

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/607
8 October 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ٦٦ (هـ) من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد (انظر المرفق).

.../...

٨٧-٢٣٨٧ ٤٢٨٣

المرفق

تقرير عن أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥ - ١	أولا - مقدمة
٤	١٠ - ٦	ثانيا - تنظيم العمل وأساليبه
٥	٣٦ - ١١	ثالثا - المشاريع المنجزة
		ألف - نزع السلاح والتنمية : اقتراحات عملية للخروج من الجمود الحالي
٥	١٢ - ١١	باء - تدابير بناء الثقة في إفريقيا
٦	١٦ - ١٣	جيم - نقل الأسلحة والتبعية
٧	٢١ - ١٧	دال - مسألة التحقق في مفاوضات الأمم المتحدة لنزع السلاح
٨	٢٤ - ٢٢	هـ - النظام الدولي لعدم الانتشار
٨	٢٦ - ٢٥	واو - حرب التوابع الاصطناعية : المخاطر التي تمثلها بالنسبة للمجتمع الدولي
٩	٢٨ - ٢٧	زاي - المؤتمر المعني بترابط العلاقة بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح
٩	٣٣ - ٢٩	حاء - برامج الزمالات والتدريب الداخلي
١١	٣٦ - ٢٤	رابعا - الأنشطة الجارية
١١	٦٠ - ٣٧	ألف - نزع السلاح : المشاكل المتصلة بالفضاء الخارجي
١٣	٤٥ - ٤٤	باء - نزع السلاح التقليدي في أوروبا
١٣	٤٩ - ٤٦	جيم - مفاهيم الأمن القومي
١٤	٥١ - ٥٠	دال - الصلة بين الأمن والتنمية في شمال إفريقيا
١٤	٥٣ - ٥٢	هـ - نزع السلاح والتنمية
		واو - مشروع رائد بشأن إنشاء قاعدة بيانات عن نزع السلاح تستخدم فيها الحاسبات الالكترونية
١٥	٦٠ - ٥٤	خامسا - العلاقات الخارجية
١٧	٦٤ - ٦١	سادسا - الاستنتاجات
١٧	٦٧ - ٦٥	

أولا - مقدمة

١ - أقرت الجمعية العامة ، في قرارها ١٤٨/٣٩ حاء المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، النظام الاساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، المرفق نصه بذلك القرار .

٢ - وبموجب أحكام النظام الاساسي ، فان معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، القائم منذ ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ ، هو مؤسسة مستقلة في إطار الأمم المتحدة ، أنشأتها الجمعية العامة لاجراء بحوث مستقلة معنية بنزع السلاح وما يتصل به من مشاكل ، لاسيما قضايا الامن الدولي ، وهو يعمل بالتعاون الوثيق مع ادارة شؤون نزع السلاح .

٣ - وينص النظام الاساسي على أن يعمل المعهد على أساس أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي الدورة الاستثنائية الاولى المكرمة لنزع السلاح (قرار الجمعية العامة د١ - ٢/١٠) ، وفيما يلي أهدافه :

(أ) تزويد المجتمع الدولي ببيانات أكثر تنوعا وشمولا عن المشاكل المتعلقة بالامن الدولي ، وسباق التسلح ، ونزع السلاح في جميع الميادين ، لاسيما فني الميدان النووي ، لتيسير احراز تقدم ، عن طريق المفاوضات ، نحو المزيد من الامن لجميع الدول ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ؛

(ب) تشجيع اشتراك جميع الدول في جهود نزع السلاح اشتراكا واعيا ؛

(ج) تقديم المساعدة للمفاوضات الجارية المعنية بنزع السلاح وللجهود المستمرة بقصد كفالة قدر أكبر من الامن الدولي بمستوى منخفض تدريجيا من مستويات التسلح ، لاسيما التسلح النووي ، من خلال دراسات وتحليلات موضوعية قائمة على الحقائق المجردة ؛

(د) اجراء بحوث في مجال نزع السلاح تكون أكثر تعمقا وذات طابع استشرافي وطويلة الاجل ، للتبصير بوجه عام بالمشاكل التي ينطوي عليها نزع السلاح ، وتشجيع اتخاذ مبادرات جديدة بقصد اجراء مفاوضات جديدة .

٤ - وهذا التقرير مقدم الى الجمعية العامة عملا بأحكام الفقرة ٦ من قرار

الجمعية العامة ١٤٨/٢٩ جاء الذي دعت به مدير المعهد الى أن يقدم تقارير سنوية الى الجمعية العامة عن الأنشطة التي يظطلع بها المعهد^(١) . ويتعلق هذا التقرير بالأنشطة التي اضطلع بها المعهد في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وقد قام باعداده مدير معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، السيد جيانشا دانابالا الذي تولى مهام منصبه اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

٥ - ويرد في تقرير الأمين العام (A/42/611) عرض لانشطة المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام ، والذي يعمل بصفته مجلس أمناء معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

ثانيا - تنظيم العمل وأصاليه

٦ - يضم معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح عددا قليلا جدا من الموظفين ، وهم يتألفون حاليا ، بالإضافة الى المدير ، من نائب مدير وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة . ويعتمد المعهد اعتمادا كبيرا على العقود القصيرة الاجل المتمثلة بالمشاريع لتنفيذ برنامجه للبحوث . ونظام التوظيف هذا ، المعد من أجل برنامج البحوث ، والمصمم على أساس كل مشروع على حدة ، يتيح اللجوء الى الخبرة الفنية المرموقة المتاحة داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها ، والانتفاع بها . وقد ساهم هذا الاسلوب أيضا في الجهود التي يبذلها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في سبيل توسيع نطاق علاقاته واتصالاته مع المؤسسات الأخرى والخبراء الافراد الآخرين في جميع أنحاء العالم . وتجرى الاستفادة الكاملة من خدمات الامم المتحدة الحالية لضمان التنسيق والتوفير وفعالية التكاليف .

٧ - وفي إطار برنامج البحوث المعتمد ، يقوم المعهد من أجل تنفيذ البرنامج ، باستئجار خدمات خبراء أفراد أو منظمات للبحوث ، أو يقيم تعاونا معها . كما يقوم بالاتصال بمن يرى أنه مؤهل للعمل في مشاريع البحوث المعنية ، وبتحديد اطار البحث ثم امتعاضه عندما يضعه المؤلف في صيغته النهائية وقبيل نشره وتوزيعه . وقد يتم انشاء أفرقة تتألف من أشخاص معروفين بداريتهم وخبرتهم للمساعدة في اجراء مشاريع الدراسات بحيث يمكن أن يؤخذ في الاعتبار منهج متعدد الاختصاصات ومدارس فكرية مختلفة .

٨ - ويذكر في التصدير الخاص بكل منشور من منشورات معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح الاجراءات المتبعة في اعداد وانجاز الدراسة كي يكون مفهوما أن المؤلف هو

المسؤول عن محتوى الدراسة بالرغم من اجرائها في اطار برنامج بحوث معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح وبناء على مبادرته . ومع ذلك ، فان المعهد هو الذي يتحمل مسؤولية البت فيما اذا كانت الدراسة جديرة بالنشر والتوزيع دون أن يتخذ موقفا بشأن الآراء التي يعبر عنها مؤلفو منشورات المعهد .

٩ - وتشكل التبرعات التي تقدمها الدول والمنظمات العامة والخاصة مصدر التمويل الرئيسي لانشطة المعهد ، ويتم ، وفقا لاحكام النظام الاساسي للمعهد تقديم إعانة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة لمواجهة التكاليف المتعلقة بمدير المعهد وموظفيه .

١٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، قدمت البلدان والمؤسسات التالية تبرعات الى الصندوق الاستثماري للمعهد : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وامتاليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وسويسرا ، وفرنسا ، وكندا ، والنرويج ، والصندوق الاستثماري لبارو وكادبري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، وشركة انيرغ للصناعات (بنما) . وبالإضافة الى ذلك يجري ، بموجب اتفاق مع حكومة اليابان ، تمويل مشروع مدته ثلاث سنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٨٩ ، من الصندوق الاستثماري للفوائد على التبرعات لحساب الامم المتحدة الخاص ، لوضع قاعدة بيانات بشأن نزع السلاح . وان معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ليفتتم هذه الفرصة كي يُعرب عن امتنانه للتبرعات السخية ، المقدمة من تلك البلدان والمؤسسات .

ثالثا - المشاريع المنجزة

ألف - نزع السلاح والتنمية : اقتراحات عملية للخروج من الجمود الحالي

١١ - قام باعداد الدراسة بشأن هذا الموضوع نيكول نيسوتو من المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، وذلك تحت اشراف السفير ستيفان هيسل ، وتنقسم الدراسة الى ثلاثة أجزاء . الجزء الاول وعنوانه "نزع السلاح والتنمية : ثلاثون عاما من المقترحات" وهو مكرس لفحص نقدي للمقترحات التي قدمت خلال السنوات الثلاثين الماضية ، ولتحديد الدوافع التي حالت ، حتى الوقت الحاضر ، دون الوصول الى توافق في الآراء فيما يتعلق بهذه المسألة . ويقدم الجزء الثاني وعنوانه "نزع السلاح والتنمية : صلة مبهمة" تحليلا للصلة بين نزع السلاح والتنمية من وجهة نظر الامن . أما الجزء الثالث

وعنوانه " اقتراحات عملية للاستفادة من القوات المسلحة لصالح التنمية" فيقتصر
تدابير ملموسة لاستخدام الوسائل العسكرية للنهوض بالمهام الانمائية والانسانية .

١٢ - وقد نشرت الدراسة خلال صيف عام ١٩٨٧ قبل انعقاد المؤتمر الدولي المعنسي
بالعلة بين نزع السلاح والتنمية ، وهي متاحة للبيع بوصفها من منشورات معهد الامم
المتحدة لبحوث نزع السلاح ، بكلتا اللغتين الانكليزية والفرنسية^(٢) .

باء - تدابير بناء الثقة في افريقيا

١٣ - تتضمن ورقة البحث بشأن هذا الموضوع التي أعدها أوغستين ماهيفا وفيديليسي
نجي ، تقييما لاهمية تدابير بناء الثقة في افريقيا . وهي تبين ان الحالة العسكرية
والامنية في افريقيا تختلف عن مثيلتها في اوروبا ، التي وضعت فيها اول تدابير
لبناء الثقة ، أي أنه لا توجد فيها أحلاف عسكرية متعارضة وكتل عقائدية متنافسة .
فالحالة السائدة في افريقيا تجعل دور تدابير بناء الثقة العسكرية والامنية ،
بوصفها سمة دائمة في العلاقات فيما بين الدول الافريقية ، أقل إلحاحاً . ومع ذلك ،
نشأت حالات فردية من الشك المتبادل ، وانعدام الثقة ، وحتى الصراع المسلح بين دول
افريقية . وفي مثل هذه الحالات ، يمكن أن تكون تدابير بناء الثقة المناسبة ضرورية
لتقليل المخاوف وتيسير حل المنازعات .

١٤ - وتكمن أكبر امكانية للأخذ بتدابير بناء الثقة في افريقيا ، في التعاون
السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما بين الدول الافريقية . وتوفر منظمة الوحدة
الافريقية ومختلف المؤسسات دون الاقليمية المحافل والفرص اللازمة لوضع وتنفيذ تدابير
بناء الثقة في افريقيا .

١٥ - ولا تشمل أي خطة لتدابير بناء الثقة في افريقيا في هذه المرحلة جنس
افريقيا لان الباحثين يريان أن سيامة الفعل العنصري والامتنار والاحتلال غير الشرعي
تتنافى مع المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها الثقة والتعاون فيما بين الدول .

١٦ - واستعرض معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح هذا المخطوط ، وهو الان بصدد
إعداده للنشر . ويتوقع أن يصبح متاحا في خريف عام ١٩٨٧ .

جيم - نقل الاسلحة والتبعية

١٧ - تمخض مشروع البحث بشأن هذا الموضوع عن مخطوط نهائي أعده كريستيان كاترينا ، ويجري الآن تجهيزه للنشر خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٧ .

١٨ - ويحلل المشروع عمليات نقل الاسلحة التقليدية في محاولة لتحديد آسارها على خلق أو تعزيز علاقات التبعية السياسية - العسكرية فيما بين الدول . ولا يبرز البحث أي مورد أو مستفيد لكي يكون موضوعا لدراسة افرادية ، كما أنه لا يسعى إلى تحديد مدى التبعية في العلاقات القائمة بين كل مورد ومستفيد . وهو يعرض بدلا من ذلك اطارا مفاهيميا لتقييم هيكل الواردات أو الصادرات من الاسلحة الذي يؤدي إلى التبعية . وتقدم البيانات التجريبية حيث توفرت وحيث اقتضى الامر ذلك لإثبات الافكار النظرية .

١٩ - ونظرا إلى أنه بإمكان الدول أن تشارك في عمليات نقل الاسلحة بأدائها أدوارا مختلفة - كموردة ومستفيدة ومشاركة في المشاريع المتعددة الاطراف - فإنه يتميّن التمييز بين أنواع مختلفة من التبعية . والشكلان الرئيسيان من أشكال التبعية هما تبعية المستفيد وتبعية المورد . وتختلف طبيعة هذين النوعين من التبعية اختلافا كاملا ، وكذلك الامر بالنسبة للعوامل المحددة لهما .

٢٠ - ولأجل توفير معلومات أساسية للتحليل ، تم وصف الاتجاهات الكمية والنوعية في عمليات نقل الاسلحة التقليدية وذلك على أساس البيانات المتاحة للجميع ومجموعة كبيرة من المؤلفات العلمية . ويبين الجزء المتعلق بتبعية المستفيدين كيف تؤثر خصائص عديدة للدولة المستوردة للأسلحة على مدى التبعية التي يمكن أن تعاني منها . ومن بين العوامل الهامة ادراك الخطر ، ودرجة الاكتفاء الذاتي والتنويع ، والقدرة على بدء انتاج الاسلحة محليا أو التوسع فيه ، والحاجة إلى الدعم السوقي . وفيما يتعلق بموردي الاسلحة ، يتم بحث مستوى اعتمادهم على استمرار الصادرات من الاسلحة عن طريق تقييم الأهمية الاقتصادية للموارد من الاسلحة ، أي مساهمتها في ميزان المدفوعات وفي العمالة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الاعتماد على الاسواق الخارجية لتحقيق مستوى اقتصادي أدنى لإنتاج الاسلحة يعتبر عاملا محددًا رئيسيا لتبعية المورد .

٢١ - ولا يركز المشروع على اقتراحات الحد من نقل الاسلحة التقليدية . وغرضه الرئيسي هو أن يجعل كيف يمكن أن تؤدي الواردات والصادرات من الاسلحة إلى التبعية ، وذلك لتمكين الحكومات المعنية من تكييف هيكل وارداتها أو صادراتها ، حتى تقلل من تبعيتها إلى أدنى حد ممكن ، إذا رغبت في ذلك .

دال - مسألة التحقق في مفاوضات الامم المتحدة لنزع السلاح

٢٢ - يتابع هذا البحث الذي أعدّه إيليس موريس تطور المواقف الوطنية بشأن التحقق في المفاوضات والمناقشات المتعددة الاطراف التي أجريت في مؤتمر نزع السلاح وهيئاته السابقة ، اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح ، ومؤتمر لجنة نزع السلاح ، ولجنة نزع السلاح . وهو يركز على الجوانب السياسية للتحقق ، باحفا المبادئ التي تشكل أساس مختلف النهج الوطنية . وحلل التقرير المواقف المتعلقة بقضايا نزع السلاح التالية : نزع السلاح العام الكامل ، وقف التجارب النووية ، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وحظر الأسلحة النووية في قاع البحار ، والأسلحة البيولوجية والكيميائية .

٢٣ - وفي الختام ، أولي اهتمام خاص لكل نهج من نهج الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وكرمت أجزاء لنهج البلدان المحايدة والبلدان غير المنحازة ، والدول الاشتراكية والدول الغربية .

٢٤ - ويجري حاليا إعداد التقرير للنشر ، ويتوقع أن يصبح متاحا باللغتين الانكليزية والفرنسية بوصفه من منشورات الامم المتحدة في خريف عام ١٩٨٧ .

هاء - النظام الدولي لعدم الانتشار

٢٥ - تحلل هذه الدراسة ، التي أعدها ديفيد فيشر بشأن هذا الموضوع ، النظام الدولي الحالي لعدم الانتشار . وبين المؤتمر الاستعراضي الثالث لاطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن الاهداف المضمنة في تلك المعاهدة لاتزال تمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول - الدول الاطراف في المعاهدة وكذلك الدول التي لم تقرر أن تكون ملزمة رسميا بها . وبالإضافة إلى بحث الاهتمام العام للدول في مجال تقييم عدم انتشار الأسلحة النووية ، أفقيا وعموديا معا ، تناقش الدراسة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من زوايا عديدة ، وأهدافها ، ومدى ما تحقق منها والتوقعات في المستقبل ، فضلا عن المعاهدات الاقليمية التكميلية ، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتدابير التبعية التي تهم نظام عدم الانتشار .

٢٦ - وقام معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح باستعراض المخطوط ويجري الان اعداده للنشر . ويتوقع أن يصبح متاحا في أواخر عام ١٩٨٧ باللغتين الانكليزية والفرنسية بوصفه من منشورات الامم المتحدة .

واو - حرب التوابع الامطناعية : المخاطر التي
تمثلها بالنسبة للمجتمع الدولي

٢٧ - أعد تقرير البحث بشأن هذا الموضوع فريق من الخبراء برعاية المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية . وهو يحلل الخطر الذي يهدد التوابع الامطناعية ويحدد امكانيات وضع نظام قانوني لمونها وحمايتها . وينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء هي : الخطر الذي يهدد التوابع الامطناعية ، ومقارنة بين منظومات الأسلحة المضادة للتوابع الامطناعية في كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والنظام القانوني للغذاء الخارجي والتوصيات المتعلقة بالمبادئ القانونية ، وتدابير بناء الثقة ، وانشاء وكالة فضاء دولية .

٢٨ - وتلقى معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح المخطوط وأجرى موظفو المعهد دراسة دقيقة له . ويجري الان اعداده للنشر ويتوقع أن يصبح متاحا باللغتين الانكليزية والفرنسية في نهاية عام ١٩٨٧ بوصفه من منشورات الامم المتحدة .

زاي - المؤتمر المعني بترايط العلاقة بين
المفاوضات الثنائية والمفاوضات
المتعددة الاطراف المتعلقة بنزع السلاح

٢٩ - ان هذا المؤتمر ، الذي نظمه معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح بمساعدة معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كان من المقرر بادئ ذي بدء عقده في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ في باكو . وانعقد المؤتمر في النهاية في باكو في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وسجل المؤتمر مع التقدير التعاون والمساعدة التي قدمتها السلطات السوفياتية والسلطات في ازربيجان ومعهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في الترتيب لعقد المؤتمر .

٣٠ - وحضر المؤتمر ٥٠ مشتركا - هم مسؤولون حكوميون ودبلوماسيون ودارسون - جاءوا من مختلف أنحاء العالم . وكان المؤتمر فرصة لإجراء مناقشات مثيرة وتبادل شامل للآراء .

٣١ - وعقدت خمس جلسات ، نوقشت فيها من ثم المسائل التالية :

(أ) الجلسة الأولى : المفاوضات الشنائية والمفاوضات المتعددة الاطراف المتعلقة بنزع السلاح - أوجه الاختلاف وأوجه التشابه (الرئيس : الكسندر كيملوف ، نائب مدير معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في الاتحاد السوفياتي) . وقدم تقريراً كل من ريخي جايبال ويوري نازاركين . ومن بين الأشخاص الذين أدلوا ببيانات في هذه الجلسة ، مانفريد مولر وكورت سبيلمان ، وجون سوليفان ، وغومستاك زولا .

(ب) الجلسة الثانية : الحد من الاسلحة النووية وتخفيضها - المنظور الشنائي والمتعدد الاطراف (الرئيس : سيرج مور ، نائب مدير معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح) . وقدم تقريراً كل من اليكسي ارباتوف ، وديفيد ايميري ، وببير لولوث . ومن بين الأشخاص الذين أدلوا ببيانات فيكتور كاربوف ، وسيزار ميرليني ، وابرهارد هولتز .

(ج) الجلسة الثالثة : منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي - المناظير الشنائية والمتعددة الاطراف (الرئيس : سعد الفرارجي) . وقدم تقريراً كل من جيمس دوارتي ، وببير موريل ، وستانسلاف روديونوف . ومن بين الأشخاص الذين أدلوا ببيانات لوفساندورجين بايارت ، وبوبندرا جاساني ، وخافير مانس .

(د) الجلسة الرابعة : الاسلحة التقليدية والكيميائية - الاتاق الشنائية والمتعددة الاطراف (الرئيس : جيمس دوارتي) . وقدم تقريراً كل من غريغوري بردنيكوف ، وجيري ماتوسك ، وهندريك فانغميكرز . ومن بين الأشخاص الذين أدلوا ببيانات اسيب إزدي ، وأندريه كاركوسكا ، وستين لوندبو وجان دي بونتون دامكور .

(هـ) الجلسة الخامسة : تدابير بناء الثقة والتحقق : الاتاق الشنائية والمتعددة الاطراف (الرئيس : آمادا سيفارا) . وقدم تقريراً كل من كلاوس - يورغن سيترون ، وفلاديمير ايروفيغما ، وبول ماير . ومن بين الأشخاص الذين أدلوا ببيانات في هذه الدورة إدنان اغايف ، وهربرت فون أركس ، وجانوس بيتران .

٢٢ - واعتبر المشاركون المؤتمر ناجحاً ، وركزت ردود فعلهم على الفائدة من عقد مؤتمرات من هذا القبيل ، مما يسمح بالإعراب عن مختلف وجهات النظر وإمكانية بسده اجراء مناقشة متوازنة ومفتوحة بشأن مسائل ذات طابع دائم وموضوعي أكثر .

٢٣ - وتم نسخ أعمال المؤتمر من التسجيلات . وأرسلت الآن نصوص التقارير والبيانات إلى المتكلمين لتدقيقها . وستنشر بعد ذلك في مجلد بلغتين هما الانكليزية والفرنسية وستكون جاهزة قبل نهاية عام ١٩٨٧ .

حاء - برامج الزمالات والتدريب الداخلي

٣٤ - أتاح برنامج الزمالات لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لدارسين من البلدان النامية إجراء بحث يتعلق بنزع السلاح في المعهد . ولا يزال عمل الحاصلين على زمالات ممن زاروا المعهد يسهم أسهاماً هاماً في تنفيذ أغراض معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . وقد أعرب الحاصلون على زمالات عن ارتياحهم للخبرة التي اكتسبوها أثناء إقامتهم في المعهد .

٣٥ - وفي عام ١٩٨٧ ، استقبل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، في إطار برنامج الزمالات ، السيد حميدو أحمدود (المغرب) والسيد ايفان ايفانيسيفيتش (الأرجنتين) .

٣٦ - واستقبل كذلك معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خلال صيف عام ١٩٨٧ عدداً من المتدربين الداخليين من فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية .

رابعاً - الأنشطة الجارية

الف - نزع السلاح : المشاكل المتصلة بالفضاء الخارجي

٣٧ - يتناول مشروع البحث بشأن هذا الموضوع احتمالات وعواقب حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووسائل الحيلولة دون ذلك . وقد حدد مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إعداد هذا التقرير على أنه المهمة الأساسية للمعهد في عام ١٩٨٦ .

٣٨ - وأشارت الجمعية العامة إلى هذه الدراما في الفقرة ١٢ من قرارها ٨٧/٤٠ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، التي جاء فيها أن الجمعية :

"تدعو الدول الأعضاء إلى أن تحيل إلى الأمين العام ، في موعد لا يتجاوز ١ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، آراءها بشأن نطاق ومحتوى الدراما التي يظلع بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن مشاكل نزع السلاح المتعلقة بالفضاء الخارجي وعواقب امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، وترجو من الأمين العام أن ينقل الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء إلى المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح للنظر فيها من أجل تمكينه ، بوصفه مجلس أمناء المعهد ، من تزويد المعهد بالتوجيه الممكن الذي قد يستخلصه من تلك الآراء فيما يتعلق بوضع الدراما" .

٣٩ - ولإعداد هذه الدراسة ، أنشأ المعهد فريقاً توجيهاً من الخبراء من البلدان التالية ، كي يسدي المشورة في هذا العمل : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، والبرازيل ، وبولندا ، وفرنسا ، والهند ، والولايات المتحدة الأمريكية ، يمثل مختلف المدارس الفكرية فيما يتعلق ببحوث الفضاء ، وكان هؤلاء الخبراء هم : السيد أ. ارباتوف ، والسيد أ. بواييه ، والسيد ر. جايبال ، والسيد ج. دورتي ، والسيد س. دي كييرو دوارته ، والسيد أ. كاركوسكا ، والسيد ب. مايورسكي ، والسيد ر. غارسيا موريتان ، والسيد س. فنون ويلك . وقد اجتمع هؤلاء الخبراء مرتين في عام ١٩٨٥ .

٤٠ - وقدم مشروع الدراسة الى مجلس أمناء المعهد في دورته المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٦ . وبعد مناقشته اتفق على ضرورة أن يقوم المعهد بتنقيح المشروع كي يمكن أن ينظر فيه المجلس في دورته لشهر أيلول/سبتمبر .

٤١ - وأنجز المشروع المنقح بحلول نهاية شهر آب/اغسطس وتم تكميمه للنظر فيه والتعليق عليه . وأجرى المجلس ، في دورته المعقودة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، مناقشات مستفيضة بشأن نسختي المشروع . وقرر المجلس أن يقدم المعهد في وقت مبكر بالدعوة الى عقد اجتماع لفريق الخبراء التوجيهي ولواضي صيغتي مشروع التقرير بغية وضع الدراسة في صيغتها النهائية ، مع مراعاة التوجيه الذي قدمه المجلس بالفعل والآراء الواردة من الدول الاعضاء .

٤٢ - ونتيجة لذلك ، عقد اجتماع لفريق خبراء في موسكو في الفترة من ١٤ الى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ لدراسة مشروع الدراسة . وأجريت في هذا الاجتماع مناقشات موضوعية . وأعاد المعهد تأكيد مسؤوليته عن القيام بالعمل ، وإتمام الدراسة ، وكذلك مسؤوليته عن محتوياتها والقيام بنشرها ، مع إجراء المشاورات الواجبة مع فريق الخبراء . واتفق على أن يظطلع المعهد بإعداد مشروع للدراسة مع وضع المشروعين السابقين وتعليقات فريق الخبراء في الاعتبار .

٤٣ - وعقد اجتماع نهائي لفريق الخبراء في موسكو في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ، خلف فيه السيد إ . أجييف السيد ب . مايورسكي . وتم الان إعداد مشروع نهائي للدراسة وسوف يقوم المعهد ، بعد إجراء المشاورات المناسبة مع فريق الخبراء ، بنشر الدراسة في خريف عام ١٩٨٧ .

باء - نزع السلاح التقليدي في أوروبا

٤٤ - يعتزم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن ينظم في عام ١٩٨٨ مؤتمر "نزع السلاح التقليدي في أوروبا : الخيارات والمناظير" ، وذلك على أساس تقرير يبحث يعدهما في عام ١٩٨٧ المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ومعهد الجمهورية الديمقراطية الألمانية للعلاقات الدولية . وسوف يعقد هذا المؤتمر في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ إما في باريس وإما في جنيف .

٤٥ - وسوف يحضر هذا المؤتمر ، على أساس متوازن ، دبلوماسيون ، ومسؤولون حكوميون ، ودارسون وباحثون يمثلون مختلف المدارس الفكرية . وموضوع المؤتمر ليس له أهمية للبلدان الأوروبية وشعوبها فحسب بل له أهمية أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي عامة . ولهذا السبب ، يود المعهد أن يضمن أن يشترك فيه عدد كبير من الخبراء من مناطق أخرى ولاسيما من بلدان عدم الانحياز .

جيم - مفاهيم الامن القومي

٤٦ - ظل مشروع المفاهيم الوطنية لامن الدول عنصرا دائما في برنامج عمل المعهد لسنوات عديدة . وكان القصد أصلا هو نشر سلسلة من الدراسات الموجزة يتكون كل منها من ٣٠ الى ٤٠ صفحة ، يعدها خبراء من دول معنية وتعرض السمات الأساسية لمفاهيم الامن في هذه الدول . وتمشيا مع هذه الصيغة ، نشر المعهد ، بالتسلسل الزمني ، دراسات عن المفاهيم الوطنية للامن في يوغوسلافيا وبلجيكا والنمسا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والصين .

٤٧ - ومن شأن إصدار هذه السلسلة من الدراسات بانتظام أن يعزز كثيرا فهم السياسات الوطنية وييسر تقدير ما تتبعه الدول من سلوك محدد في سياق أعم . وسوف تفسر أيضا بعض الصعوبات التي تعرضت لها مفاوضات نزع السلاح . ويتم بطرق شتى تبني هدف من الاهداف التي يشارك فيها العالم كله ، مثل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وذلك ليتفق مع نهج الامن القومي المتنوعة ، ويتوقف ذلك على مفهوم كل دولة لمصالحها الامنية .

٤٨ - وقد قام المعهد بتنقيح شكل وهيكل هذه الدراسات لكي يضمن أن تحقق أهداف المشروع دون أن تتخذ طابع الدراسات الوصفية كلية .

٤٩ - وفي إطار هذا الشكل وهذا الهيكل المنقحين ، سوف يبدأ إعداد سلسلة من الدراسات بشأن عدد من البلدان بالتعاون مع مؤلفين مؤهلين .

دال - الملة بين الامن والتنمية في شمال افريقيا

٥٠ - وتقيم الدراسة بشأن هذا الموضوع الملة بين نزع السلاح والتنمية في إطار إقليم شمال افريقيا . وتتضمن قائمة قصيرة لما وقع من أحداث متملة بنزع السلاح خلال ال ٤٠ سنة الماضية مرتبة ترتيبا زمنيا ، مع التأكيد بصفة خاصة على الأمم المتحدة ، بالإضافة الى شرح بصفة مفاهيم أساسية مثل نزع السلاح والتنمية والاقتصاد والامن . وتتناول الدراسة عدة تقارير من تقارير الامم المتحدة عن الملة بين نزع السلاح والتنمية ، ولاسيما تقرير الامين العام الذي أعد بمساعدة فريق الخبراء الحكوميين برئاسة انفا تورسون عن الملة بين نزع السلاح والتنمية (A/36/356) ^(٢) ، وتحلل بعض فصوله تحليلا مفصلا . كما تقارن نتائج هذا التقرير مع المؤلفات الاخرى المتعلقة بالموضوع .

٥١ - ويتضمن الجزء الثاني وصفا لمنطقة شمال افريقيا وكل دولة من الدول التي تتألف منها المنطقة على حدة من مناظير جغرافية واقتصادية وسياسية - عسكرية ، وتقدم مفاهيم تلك الدول عن الامن والتنمية . كما يشكل شيت مراجع يتضمن مراجع لوثائق ودراسات متعلقة بنزع السلاح والتنمية في افريقيا والبحر الابيض المتوسط جزءا من هذه الدراسة .

هاء - نزع السلاح والتنمية

٥٢ - عقد المؤتمر الدولي المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية في نيويورك في الفترة من ٢٤ آب/اغسطس الى ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ . ويتوخى برنامج العمل الوارد في الوثيقة النهائية للمؤتمر ^(٤) ، التي اعتمدت بتوافق الآراء ، الاضطلاع بدراسات عن مختلف جوانب الملة بين نزع السلاح والتنمية . وتشمل هذه الجوانب تحويل الصناعات العسكرية الى الإنتاج المدني ؛ وتحديد المزايا ، التي يمكن أن تتحقق من إعادة تخصيص الموارد العسكرية ، والدعاية لذلك وإنشاء قاعدة بيانات محسنة وشاملة بشأن النفقات العسكرية العالمية والوطنية وذلك لرصد اتجاهات الانفاق العسكري .

٥٣ - وتنفيذ هذا الجانب من الوثيقة النهائية للمؤتمر يعتبر بمثابة دور يمكن أن يقوم به المعهد من خلال منظوره في مجال البحث ، ومن خلال موقعه الفريد في إطار منظومة الأمم المتحدة وقدرته على الحصول على المعلومات من المنظمات الدولية والمعاهد الوطنية التي تتعاون معه . وما يذكر أن المعهد قد نشر بالفعل دراستين عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية وهما : "إنشاء صندوق دولي لنزع السلاح للأغراض التنموية"^(٥) (انظر قرار الجمعية العامة ٨٤/٣٧ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ والوثيقة A/38/475 ، المرفق ، الفرع هـ - ١) ، نشرها المعهد في عام ١٩٨٤ ، و "نزع السلاح والتنمية : مقترحات عملية لتخطي الجمود الراهن"^(٢) ، في ١٩٨٧ .

واو - مشروع رائد بشأن إنشاء قاعدة بيانات عن نزع السلاح تستخدم فيها الحاسبات الالكترونية

٥٤ - اعتمد مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في دورته الخامسة عشرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، هذا المشروع الذي يستغرق ثلاث سنوات لإنشاء قاعدة بيانات تستخدم فيها الحاسبات الالكترونية عن قضايا مختارة من قضايا الأمن ونزع السلاح . وينفذ هذا المشروع بموجب اتفاق مشروع محدد بين الأمم المتحدة ، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، وحكومة اليابان .

٥٥ - وفي عام ١٩٨٧ ، وضعت تفاصيل برنامج عمل وأنشئ أول ملف موضوعي كعينة عن "تجربة وتقييم وثيقة هلسنكي الختامية ، مع إيلاء إهتمام خاص لتدابير بناء الثقة والأمن" .

٥٦ - ويتألف الملف حتى الان من ملفين فرعيين أساسيين هما :

(١) ملف فرعي للوثائق ، يتضمن معلومات بيبليوغرافية فضلا عن نصوص فعلية للوثائق الرسمية والمتاحة للجميع ذات الصلة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا وتقارير وبيانات قدمت في الأمم المتحدة ، وكذلك في مؤتمر نزع السلاح . وسوف يوسع نطاق هذا الملف تدريجيا ليشمل أيضا تقارير حكومية وبرلمانية أخرى من الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ؛

(ب) ملف فرعي للدراسات ، يتضمن معلومات ببيولوجرافية عن دراسات وكتب ومقالات علمية واكاديمية وتقارير أخرى ذات طابع غير حكومي .

٥٧ - ويود معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن ينشر كعينة من مخرجات هذا الملف ، خلال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، كتابا مرجعيا شاملا عن تدابير بناء الثقة والأمن التي اتخذها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، يتضمن نصوص المقترحات ذات الصلة التي قدمت في المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبنزع السلاح في أوروبا المعقود في ستكهولم ، وتعليقات وقائية موجزة ، فضلا عن شت مراجع شامل . وفي نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، وجهت رسالة الى جميع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تطلب الإذن رسميا بنشر هذه المقترحات . وقد أدت الردود الايجابية ، التي وردت من أغلبية الدول ، بما في ذلك عروض المساعدة ، الى تشجيع الأعمال المضطلع بها في هذا الميدان تشجيعا كبيرا . واذا تلقى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح موافقة جميع الدول المعنية عما قريب ، فسوف يصدر هذا المنشور في الوقت الملائم . وان حدث ذلك ، سيصدر هذا المنشور بالانكليزية والفرنسية ، تحت اسم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، بوصفه منشورا للمبيع من منشورات الأمم المتحدة .

٥٨ - وبدأ أيضا العمل في إنشاء ملفات موضوعية أخرى . وسوف يتمكن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، في غضون هذا العام ، من استخدام الحاسبات الالكترونية في تجميع البيانات المذكورة أعلاه لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، فضلا عن تجميع مواد حكومية للملف المتعلق بموضوع التحقق .

٥٩ - وقد وضعت قائمة بمعاهد البحث ومنظمات أخرى نشطة في ميدان جمع المعلومات والبيانات عن نزع السلاح وقضايا الأمن الدولي ذات الصلة وسيبدأ في الأشهر القادمة إجراء بحث متعمق وعلى نطاق أكثر إتساعا فيما يتعلق بأنشطتها .

٦٠ - ويجري حاليا إقامة اتصالات مع مؤسسات حكومية وغير حكومية ، بغية ضمان تدفق المعلومات ، بصورة منتظمة ، الى قاعدة البيانات التابعة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، وإمكانية تبادل المعلومات مع قواعد هامة للبيانات لدى الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

خامسا - العلاقات الخارجية

٦١ - واصل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح التعاون الوثيق مع ادارة شؤون نزع السلاح بالامانة العامة للأمم المتحدة .

٦٢ - واسهمت جوانب عديدة من أنشطة المعهد في تطوير العلاقات مع معاهد البحوث الأخرى ، وبالتحديد استعمال خدمات المعاهد من أجل تنفيذ برنامج البحوث ، والمؤتمرات المنعقد في باكو .

٦٣ - وبالإضافة الى ذلك ، كان من أول ما قام به المدير الجديد من مهام هو الاتصال ، على صعيد عالمي ، بعدد كبير من معاهد البحوث العاملة في ميدان نزع السلاح والقضايا ذات الصلة ، بغية إنشاء شبكة للتعاون مع معاهد البحوث .

٦٤ - وأعرب مجلس الأمناء عن رغبته في أن يظطلع المدير بحملة نشطة من أجل الحصول على تبرعات جديدة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لتمويل برنامجه لأنشطة البحوث . ولذلك ظل المدير يتصل بالمثلين الدبلوماسيين للدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، في جنيف ونيويورك ، ويقدم لهم معلومات عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ويطلب اليهم إبلاغ احتياجات المعهد من التبرعات الى حكوماتهم . وتم الاتصال أيضا بعدد كبير من المؤسسات العامة والخاصة كجزء من حملة جمع الأموال التي استهلت .

سادسا - الامتنتاجات

٦٥ - خلال الفترة حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ عندما انتهى عقد السيد ليفيو بوتا بوصفه مديرا للمعهد ، تأثرت أنشطة المعهد نتيجة غيابه . وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، تقاعد السيد هيوبرت شيري ، نائب المدير ، وخلفه السيد سيرج مور . وعيّن الأمين العام ، بعد إجراء مشاورات مع مجلس الأمناء ، السيد جايانثا ذانابالا مديرا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ . وتولى السيد ذانابالا مهام منصبه في ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ . وقد بذل نائب المدير والموظفون كل جهد كي يواصل المعهد عمله خلال الفترة التي ظل فيها بلا مدير عامل .

٦٦ - وتعزى المشاكل المالية ، التي يواجهها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ١٩٨٧ ، بصورة أساسية الى تخفيض مساهمة الامم المتحدة تخفيضا كبيرا في عام ١٩٨٧ . وامتثلت هذه المشاكل المالية اتخاذ تدابير صارمة للاقتصاد أثرت على أداء المعهد لوظائفه على النحو الوافي .

٦٧ - وظل معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح يؤدي ولايته كما ترد في نظامه الاساسي . بيد أن استمراره في عمله بشكل مرض يتوقف بشدة على تدفق المزيد من الموارد المالية التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر وعلى تعزيز العدد الصغير من موظفيه .

الحواشي

(١) للاطلاع على التقارير السابقة المتعلقة بأنشطة المعهد ، انظر A/38/475 ، المرفق ؛ و A/39/553 ، المرفق ؛ و A/40/725 ، المرفق ؛ و A/41/676 ، المرفق .

(٢) Disarmament and Development: Some Practical Suggestions to
· bypass the Present Deadlock, 1987 (UNIDIR/86/13)

(٣) صدرت فيما بعد بوصفها من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع
· E.82.IX.1

(٤) انظر A/CONF.130/39

(٥) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع GV.E.84.O.2
